

نفايات

على الخاصة

الوقاية خير من العلاج

حبيب معلوف

يُفترض بأزمة النفايات التي وقعنا فيها والتي لم ولن تنتهي فصولاً، أن تدفعنا إلى إعادة النظر بالكثير من المسلمات والفرضيات والمقدسات. في طليعة هذه المقدسات الحديثة، "التنمية" التي تعتبر المسؤول الأكبر عن تنامي الكثير من الظواهر الضارة، كظاهرة زيادة حجم النفايات (على أنواعها) في العالم. وبالتالي يعتبر تطبيق "مبدأ التخفيف" أو "مبدأ التجنب"، أسبق وأولى من تطبيق "مبدأ الملوث يدفع"، أو تطبيق المبدأ الوارد في أمثالنا الشعبية "درهم وقاية خير من قنطار علاج..." إذا أردنا أن نتجنب الكثير من الكوارث الواقعة أو تلك التي من المتوقع وقوعها. لذلك يفتر في بلد نام وغير منتج وغير مصنع مثل لبنان، أن يتم التركيز على مبدأ الوقاية، أي تجنب إنتاج المشاكل، بدل القول لا بأس من الاستعانة بالتقنيات الحديثة ولو تحولت إلى نفايات، طالما هناك تقنيات أخرى لمعالجة التقنيات عندما تتلف.

وإذا اكتشفت البلدان المصنعة أن هذه المعادلة لم تعد صالحة في البلدان المصنفة متقدمة وصناعية، فكيف يفترض أن يكون الحال في البلدان المستهلكة وغير المنتجة؟ حتى لا أقول البلدان النامية. ففكرة التنمية التي تم استيرادها من البلدان المتقدمة، هي المسؤولة الرئيسية عن أزمة النفايات التي نشهدها. وعلى مبادئ القوانين التي يُفترض الاستعجال في بحثها من أجل معالجة قضية النفايات، أن تنطلق من هذه القضية المركزية. فلو عرفنا أن وتيرة النمو التي أسست لها اقتصاديات البلدان المتقدمة تقنياً منذ قرابة الـ90 عاماً، كانت تقتضي لاستمرارها، زيادة كبيرة في الاستهلاك، لعرفنا أننا يجب أن نتجنب سلوك الطريق نفسها. فهذه البلدان (المتقدمة)، قد اعتمدت لتحقيق هذا الهدف على استراتيجيات أساسية كسلم من ثلاثة أرجل متكافئة متضامنة فيما بينها وهي: إيجاد احتياجات جديدة وتنشيط الرغبة في تلبيتها (باستخدام الدعاية)، وفتح أسواق جديدة للتصدير، وخفض مدة بقاء السلع (لزيادة الإنتاج والتسويق). فإذا كانت هذه هي المقومات الاستراتيجية للإنتاج، ولا سيما دور الهدف الثالث المتقصد خفض عمر السلع، فعلى استراتيجية التخفيف من النفايات، أن تقوم بالحد من هذا الموضوع والسير في الاتجاه المعاكس.

كيف يمكن ترجمة ذلك عملياً وقانونياً؟ أي كيف يمكن التخفيف من إنتاج النفايات وتجنب وجودها بهذا الحجم الضخم الذي بات يحتل كل شيء، البحار والأنهر والوديان... ويتسبب بهدر الموارد وتلويث التربة والمياه والهواء؟

ليس هناك من سبيل لتغيير اتجاهات وتيرة النمو المدمرة، إلا استخدام نظام ضرائبي مختلف. والآن يصبح السؤال: أين وكيف سيتم وضع هذه الضريبة؟ وعلى ماذا يجب التركيز؟

على المواد الضارة أو السامة أو الخطرة الموجودة؟ أم على المواد غير قابلة لإعادة التصنيع أو التي تستخدم مرة واحدة؟ هل نركز على نوعية المواد أم على عمرها؟ وهو بالنسبة ليس بالفرق البسيط، إذ يمكن أن نقارن أيضاً، بين أن نسمح لمصلحة نوعية حياة الناس وبين المحافظة على طول حياتهم. وهل بالإمكان التوفيق بين الهدفين؟

هل يجب وضع الضريبة بعد احتساب قيمة المواد النادرة التي تصنع منها الصناعات؟ أو على أثرها على البيئة بعد أن أصبحت نفايات؟ أو على دورة حياتها منذ أن كانت مواد أولية في الطبيعة وطريقة استخراجها وتأثير هذه العملية على الطبيعة؟ أو لناحية طريقة التصنيع ومدى استهلاك الطاقة والمياه أثناء الإنتاج والتصنيع والتي تنتج ملوثات وانبعاثات؟ أو بعد احتساب حجم النفايات التي تنتج أثناء عملية التصنيع؟ أو على أثر المادة أثناء الاستهلاك على البيئة والصحة العامة؟ أو على أثرها البيئي والصحي والاقتصادي بعد أن تُستهلك وتتحول إلى نفايات؟ وكيف نسعر وكيف نقيم؟ ومن يتحمل الضريبة؟ الصناعي أم المستهلك؟ أم التاجر (البائع)؟ وما هو الشكل الأعدل لهذه الضريبة؟

هل باتت الضريبة حتمية على أكياس البلاستيك؟

وهل يمكن اتخاذ قرار بالمنع الكلي لاستخدام أكياس البلاستيك؟ وما ستكون انعكاسات هذا القرار؟ وكيفية تطبيقه؟ أم يتم وضع ضريبة على الأكياس البلاستيكية؟ بعض البلدان كروندا نفذت قرار المنع الكلي إلا أنها واجهت صعوبة في التفيتش عن الأكياس والمراقبة والملاحقة. بالإضافة إلى دول نامية تعد فقيرة كاليهند وبنغلاديش والسودان والكونغو التي تحاول حظر استخدام أكياس البلاستيك.

وفي مدينة مكسيكو سيتي هناك قانون حظر على الأكياس البلاستيكية. ووفق قانون الحظر يلزم أصحاب المحلات بدفع غرامة مالية عند منح أكياس بلاستيك

في دراسة إحصائية بسيطة قامت بها الهيئة اللبنانية للبيئة والإنماء، منذ سنتين، تبين أن استهلاك الفرد اللبناني في المدن من أكياس البلاستيك يتراوح بين 330 و360 كيساً في السنة للفرد الواحد. وهو معدل مرتفع جداً ويتجاوز المعدلات في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. مع العلم أنه يتم الاستفادة من هذه الأكياس لوقت قصير جداً (نقل الأغراض من المتجر إلى البيت بمعدل عالمي يبلغ 25 دقيقة) والتخلص منها بسرعة برميها مع النفايات... إلا أن أثرها على الطبيعة يدوم طويلاً، وتحتاج إلى سنوات طويلة لكي تعود وتتحلل. مع ما تسببه أثناء ذلك من تلويث للحياة البرية والأنهار والبحار. كما تتسبب بإقفال المجاري والفيضانات ونفوق الكثير من الكائنات، لا سيما البحرية منها كالسلاحف. وبما أن أكياس البلاستيك تمثل الواجهة لمشكلة المجتمع الاستهلاكي، لذلك بدأ التفكير في وضع ضريبة للحد من تكرار أكياس البلاستيك في الطبيعة وفي أي مكان.

إلا أن التفكير الآن يتمحور حول كيفية وضع هذه الضريبة. فهل يتم الحظر كلياً على استخدام الأكياس البلاستيكية أو يتم وضع ضريبة عليها حتى لا تعود مجانية ويسهل استخدامها بكميات كبيرة ورميها بسرعة؟

تجارب المنع والحظر

كيف يمكن الحد من استخدام البلاستيك؟ هو السؤال المركزي الذي بات يسأله كل مناهل في النفايات الصلبة وفي مكوناتها الظاهرة؟

22 سنناً على أكياس البلاستيك في إيرلندا خفض استهلاكها بنسبة 90%

مجانية للزبائن بغرض نقل البضائع. لكن بحسب دراسة توماس فيشر مدير قسم اقتصاد التسوق في الجمعية الألمانية للحفاظ على البيئة، التي يتقصد فيها التصغير في تطبيق قانون الحظر، يقول: "يوجد بالفعل قانون حظر أكياس البلاستيك في مدينة مكسيكو سيتي، ولكن لا يتم تطبيق هذا القانون على أرض الواقع. فالمدنية تفنن بوضوح إلى أعمال الضغط والتفتيش".

لذلك يعتبر البعض أن فرض ضرائب على أكياس البلاستيك، كما هو الحال في الدانمرك وفنلندا، أكثر فعالية.

التجربة الضريبة الإيرلندية

من تجارب الدول الأوروبية التي تفرض ضرائب على أكياس البلاستيك، إيرلندا. فهي تفرض ضريبة قدرها 22 سنناً على كل كيس من البلاستيك. ولم يتم فرض هذه الضرائب من أجل الحصول على المزيد من الإيرادات الضريبية، ولكن لتوجيه سلوك المواطنين، كما يوضح بنيامين بونغارت. ويضيف: "منذ فرض ضريبة على أكياس البلاستيك في إيرلندا انخفض مستوى إنتاج الأكياس بشكل كبير. وأدى ذلك إلى انخفاض استهلاك أكياس البلاستيك للفرد الواحد من 328 كيساً في السنة إلى 20 كيساً فقط. وعلى سبيل المقارنة: يبلغ متوسط استهلاك الفرد في الاتحاد الأوروبي 98 كيساً بلاستيك سنوياً، وفق دراسة أجرتها المفوضية الأوروبية عام 2013.

أما البلدان التي جربت الضريبة فقد نجحت أكثر في التخفيف من المشكلة.

حملة عالمية والتزامات

بداية هذا العام (فبراير 2017) أطلقت الأمم المتحدة للبيئة حملة عالمية غير مسبوقه للمصادر الرئيسية للنفايات البحرية: الحبيبات الدقيقة المستخدمة في مستحضرات التجميل، والاستخدام المفرط والمسرف للبلاستيك الذي

التغليف، كمشكلة أكبر



تقول دراسات الأمم المتحدة للبيئة إن إنتاج البلاستيك اليوم بات أكثر بعشرين مرة من إنتاج البلاستيك في عام 1960. وإن ثلث حجم البلاستيك المصنوع يُستخدم في عمليات التغليف. وبحلول عام 2050 سنضطر لمضاعفة إنتاج البلاستيك إلى ثلاثة أضعاف لتلبية طلباتنا من البلاستيك. والذي سينتهي جزء كبير منه في نهاية المطاف في المحيطات حيث سيبقى هناك لقرون. وهذا يعني أن استخدامات قسم لا بأس به من البلاستيك، في التغليف، ليس أساسياً، لا بل يتعلق بالشكل. فكيف نسمح بشكلياتنا أن تقتلنا؟ هو السؤال الأساسي الذي يجب أن يأخذه بالاعتبار أي مشترع عندما سيبدأ النقاش باستراتيجية النفايات وبالقانون المتعلق بها.